الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إلى الدولة

متى نفتخر ببناء يليق بالقضاء العراقي؟

كل دول العالم التي تحترم القضاء وتفتخر باستقلاليته وحياديته عملياً ودستورياً، بادرت لترجمة تلك المواقف الأساسية التي رسمها الدستور، وآمنت بها تلك الشعوب، لتعلي من شأن تقديسها للعدالة، وتقرن تلك المشاعر بأطر الحرية والديمقراطية والحقوق التي نص عليها الدستور، بكيان السلطة القضائية.

ذاكرة قضائية

القاضي زهير كاظم عبود

وليس غريبا أن تزعم السلطات المبادة التي مرت على العراق أنها تحترم القضاء ولا تتدخل في شؤونه، غير إنها لا تكترث لبناء يليق بتلك النخب التي تفني أعمارها في البحث والتقصي والدراسة وإصدار البحوث والقرارات والأحكام، من أجل إرساء أركان العدالة، وتثبيت الحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور وحماية الحريات.

ليس غريبا أن يكون الحديث دعائيا وإعلاميا حين تحرص تلك السلطات على أن تكون مقراتها لائقة ودوائرها شامخة ناسية إنها سلطة تنفيذية لا ترتقي فوق هام السلطة القضائية، ولا يجعلها أي نص قانوني أو دستوري تتقدم أو تسمو عليها، ولهذا بقيت على الدوام مقرات وبنايات مجلس القضاء الأعلى ومن قبله مجلس العدل في أروقة بنايات لا تليق بها ولا تجعل العراقي يتفاخر بها، ولا ترتقي لمستوى المهمة الدستورية الكبيرة المنوطة بها، سواء بالمحكمة الاتحادية العليا أو بمجلس القضاء الأعلى.

اطلع العراقيون بحكم هجرتهم الكبيرة في بلدان الله على البنايات الجميلة التي تليق بالقضاء في تلك البلدان، كما لاحظنا مدى حرص تلك الدول على أن يكون مقر المحكمة الاتحادية العليا أو الهيئات القضائية العليا جميلاً وأنيقا ولافتا للنظر، حتى إن مدناً عديدة جعلت من صرح بناء هذه المقرات معلما من معالم المدينة إن لم يكن من معالم البلاد كلها، وحق لها أن تتفاخر، وحق لها أن تعكس حقيقة اعتزازها بالقضاء في بلادها، وأن تتباهى بهذه الحقيقة أمام العالم.

وإزاء بناء دولة القانون وصدور دستور دائم يؤمن بنظرية فصل السلطات، ويؤكد أن السلطات الثلاث، والسلطة القضائية تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومن محكمة التمييز الاتحادية ومن جهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الأخرى التي تنظم وفقا للقانون، وعليه فإن مبدأ سيادة القانون من المبادئ الدستورية التي ينبغي أن يقوم تأسيس الدولة عليها، ووفقا لما نص عليه الدستور في الباب الثاني: الحقوق والحريات.

وحيث أن العدالة تستحق كل الدعم والتكريم وإظهار مبانيها بالمظهر اللائق، تكريما لرسالة القضاء العراقي في حماية حقوق الإنسان، وحريته وكرامته، والتي تأتي امتثالاً لقوله تعالى(وكرمنا بني آدم)، وتلبية لمتطلبات الواقع العراقي الجديد، فلابد من أن تنعكس أسس الإيمان باستقلالية السلطة القضائية، ليس فقط في عدم وجود سلطة تتدخل في شؤون القضاء او العدالة، ولا في أشكال التسلط والتدخل كافة، بل في الصروح التي تليق بكل هذه الهيئات التي تشكل عمودا من أعمدة السلطات الثلاث، وركائز أساسية ومهمة من مفاصل العدالة والقضاء في العراق.

وإذا كانت عزة النفس والاباء تدفعان المسؤولين عن هذه الهيئات الرفيعة التي تنسج مستقبل دولة القانون وتساهم في ترسيخ أسس العدالة في العراق، لأن يلتزموا الصمت ويمتنعوا من المطالب بأبسط مستلزمات تقدير واحترام وتعزيز القضاء في صروح مستقلة تليق بها، في حين بقيت على الدوام ولسنين طوال جميع هذه الهيئات ضيوفاً على مقر بناية وزارة العدل، وجميعنا يعرف الخلط الحاصل بين مهمات مجلس القضاء وهو يقود عملية تأسيس القضاء العراقي في الزمن الجديد، وهو هيئة مستقلة لا تتبع أي سلطة أخرى، وبين وزارة العدل وهو هيئة تنفيذية تتبع رئاسة الوزراء، وبدلا من الحرص على تعزيز تلك الاستقلالية أعتقد الكثير من أبناء شعبنا أن هناك تبعية وتداخلاً في العمل والصلاحيات.

لقد حرصت السلطة التنفيذية على اختيار مقراتها وبناياتها بما يليق بها، وبما ينسجم مع حجم مهماتها، إلا إنها تناست أن رفعة ومكانة السلطة القضائية يرفع من شأنها ويعزز مكانتها ويرسخ إيمانها بنظرية فصل السلطات الذي تتعكز عليه في عملها الدستوري .

وتوضحت تلك الصورة بشكل جلي وملموس حين تم تنفيذ الفعل الإرهابي والإجرامي الغادر في التفجير الحاصل يوم الأحد الدامي أمام بناية وزارة العدل والتي يشغل قسم منها مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية والادعاء العام والإشراف القضائي، وبالرغم من الخسائر البشرية التي تكبدتها فإن خسائر مادية جسيمة عرقلت عملها وشلت أداءها.

بادرت السلطة التنفيذية الى إيجاد مقر بديل لوزارة العدل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جسد السلطة التنفيذية، وبقيت مفاصل السلطة القضائية تفتقد بناية ومقراً يجمعها ويليق بها، ولما لم تجد من يمهد لها الطريق، بادرت لتشتيت تلك المفاصل وإيجاد مقر بديل لا يتسع لها ولا يليق بها، غير انها لم تجد بدا من أن تعود لتعمل في أحلك الظروف من اجل أن تمثل بشكل واضح حجم المسؤولية التي وضعها الدستور على عاتقها، والتي حرص المسؤولون عن هذه المفاصل على تحقيقها بالروح التي أكدها الدستور، ليكونوا على قدر تلك المسؤولية في إكمال مستلزمات العدالة في العراق.

وإزاء هذا كان لابد من التفكير مليا في صرح نفتخر به ينسجم مع حجم واستقلالية السلطة القضائية، ويجمع مفاصلها، وحتى يمكن حقا أن نحترم استقلالية القضاء ونسهم حقا في ترسيخ ركائز أسس العدالة في دولة القانون، وحتى يمكن أصلا أن نسعى لمكانة لائقة بالقضاء تتوازن مع سعي قضاته في تأسيس القضاء المستقل والقوي والمساهم في بناء دولة الحق وحكم القانون، ان تسعى المؤسستان التشريعية والتنفيذية لإقامة الصرح الذي يمكن معه أن نفتخر بحق إننا قمنا بتمكين القضاء العراقي لأن يكون في مكانه اللائق، وان تكون للمحكمة الاتحادية مكانتها وهي أعلى صرح قضائي يحكم الرقابة على دستورية القوانين ويفسرها ويفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين وغيرها من الاختصاصات المهمة، ومحكمة التمييز الاتحادية تعد أعلى صرح قضائي يمارس الرقابة القضائية على جميع المحاكم، ومجلس القضاء الأعلى يدير شؤون القضاء بشكل مستقل ، وبهذا نضمن المكانة التي نفتخر بها لمقرات محاكمنا الاتحادية العليا.

ومرة أخرى يحق لنا أن نتساءل متى يمكن أن نشيد مقراً لمحكمتنا الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز الاتحادية والادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي، وأن نعكس القول فعلا في الزمن العراقي الجديد؟!

تاريخ

هل يسير أوباما على طريق جون كندي؟

صبيح الحافظ

ان الحقيقة الثابتة التي لا تتغير هي التغيير، في عام ١٩٦٢ دخل الديمقراطي جون كندي البيت الأبيض كرئيساً للولايات المتحدة الأميركية وفي رأسه مفردة التغيير في السياسة الداخلية والخارجية، متحديا الطبقة الاجتماعية البيضاء (لانكلوسكسون البروتستانتية) التي احتكرت السلطة لذاتها سنين طويلة، هذه الشريحة التي اضطهدت الأميركيين السود وشجعت التفرقة العنصرية وفصل البيض عن السود في الأماكن العامة والمطاعم والمدارس وحتى في المواصلات في الوقت الذي كان الأمريكان السود مواطنين ساهموا في الحرب الأهلية مع البيض وقدموا تضحيات أكثر من نصف مليون فرد فيها.

ولأجل تغيير سياسة الفصل العنصري وإيقاف عمليات الاضطهاد الحاد للسود الذي كان يمارسها حاكم ولاية المسيسبي في الجنوب (بارتيت) في معاداته الشرسة للأميركيين السود وذلك بتأييد وتحريض (مجلس المواطنين البيض) في الولاية . قام الرئيس جون كندي في بداية الأمر بتغيير سياسة هذا الحاكم بالطرق السلمية ولكنها كلها باءت بالفشل بسبب دعم مجلس المواطنين البيض له ووقوف الصحف المحلية في تلك المقاطعة ومحطات الإذاعة والتلفزيون تعمل معا وتغذي الأحقاد المتأصلة على الأميركيين السود، وهذه الأسباب وغيرها شجعت هذا الحاكم على الاستمرار في نهجه العدواني للسود ولم يسمع النصائح والإرشادات التي كانت ترد اليه من إدارة الرئيس كندي.

وما أثار حفيظة الرئيس كندي أنه وقعت حادثة مفادها أن طالبا أسود في جامعة الولاية يدعى (مرديت) نظم تظاهرة مع زملائه السود للاحتجاج على الاعمال العدوانية التي يلاقونها نتيجة مشاعر الكراهية التي تسود الولاية، ويعود السبب في تأجيجها الى الحاكم المتطرف بارنيت نفسه والذي حمل شعار (الله خلق الزنجي مختلفاً لكي يعاقبه).

ما اضطر الرئيس كندي الى استعمال القوة العسكرية لردعه وإيقافه.

هذا ما قام به الرئيس الراحل جون كندي في عملية التغيير في السياسة الداخلية.

أما التغيير في السياسة الأميركية الخارجية وكما جاء في التقارير الصحفية التي نشرتها صحيفة لنيويورك تايمس ونقلتها جريدة البلاد العراقية بعددها ٦٤٧٤ في ١٧/ تشرين الأول/ ١٩٦٢ أن الرئيس الأميركي جون كندي أمر بإيقاف تحليق الطائرات التجسسية في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق وأمر أيضا بتأليف لجنة خاصة بإعادة تنظيم وكالة الاستخبارات المركزية وذلك بهدف (قص أجنحة هذه الوكالة) وكبح لجام عمليات (المعطف والخنجر) من جهة، ومن جهة أخرى تحديد صلاحية تلك الوكالة واقتصارها على جمع المعلومات فقط وإيقاف فعالياتها الاستفزازية المستمرة بهدف تحسين صورة أميركا وتهدئة السخط المنتشر في العالم من جراء الأعمال المثيرة التي تقترفها وكالة الاستخبارات المركزية كالعمل العدائي الطائش الذي اوحت به الى الوكالة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال طائرة (اليوتو) التجسسية الى سماء الاتحاد السوفيتي السابق وذلك لتخفيف حدة التوتر الدولي وصراع الحرب الباردة والتدخل المسلح ضد كوبا الذي قاد الولايات المتحدة الأميركية الى التخبط بدون أية نتيجة.

ومما تقدم يظهر لنا السؤال التالي: هل باراك أوباما يسير على نهج الرئيس جون كندي في عملية التغيير ؟ من الواضح والمعروف ان سياسات الرؤساء التقليدية الذين سبقوا أوباما كانت تتصف بالعدوانية واستعمال القوة العسكرية في تنفيذ برامجها الاستعمارية والقهرية للشعوب.

نعتقد جازمين سوف تحدث تغييرات واضحة في السياسة التقليدية السابقة داخل أميركا وخارجها وذلك من خلال دلائل وإشارات عديدة أهمها هي فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأميركية ودخوله البيت الأبيض يعتبر تغيراً كبيراً وتاريخياً، ان باراك أوباما قد كرر مفردة التغيير أكثر من مرة حيث قال بعد فوزه في الانتخابات الديمقراطية (التغيير والأمل).

ومن الدلائل أيضا هو تأييد وترحيب جميع رؤساء الدول الأوروبية، والدول الأخرى في العالم بما فيها جميع الدول العربية المحسوبة صداقتها مع الرئيس الجمهوري جورج بوش.

ومن اللافت للنظر ان الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد أرسل رسالة تهنئة وترحيب وهي أول رسالة من نوعها يتلقاها رئيس أميركي من زعيم إيراني منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وكان الرئيس الإيراني قد دعا في رسالته التي هنأ بها أوباما بالفوز الى تغييرات عادلة وأساسية في السياسات الأميركية في المنطقة، ويذكر في هذا السياق ان أوباما أثناء الانتخابات تعهد بفتح حوار غير مشروط مع إيران بخصوص برنامجها النووي فيما عد تغييراً أساسياً في السياسة الخارجية الأميركية.

ان الشعب الأميركي ولاسيما البيض منهم في الوقت الحاضر اكثر تفهما وانفتاحاً مع إخوانهم الأميركيين السود من أي وقت مضى وهذا ما يشجع باراك أوباما على إجراء تغييرات واضحة حيث نرى ان عددا من الولايات التي تدين بالولاء للحزب الجمهوري قد صوتت لأوباما في قراءة مغايرة ومتشككة مفادها ان أوباما لا يقدر على تنفيذ وعده بالتغيير، هذا ما ردده بعض المتشائمين وسندهم في ذلك ان سياسة الولايات المتحدة الأميركية هي ستراتيجية لا تسمح له بخرق الخطوط العامة والسياسات الكلية في أميركا، حيث يقولون ان مجيء رئيس جديد لا يعني إحداث تغييرات كبيرة في السياسة الأميركية التي تتعارض مع مصالحها الستراتيجية الثابتة، والواقع ان مفردة (الثابتة) هي ليست حالة دائمية، بل الحقيقة الثابتة التي لا تتغير هي (التغيير)، ثم ان مصالح أميركا لا يمكن ان تكون وفق سياسات خاطئة من خلال استعمال القوة العسكرية الغاشمة لاحتلال دول أخرى.

ان معالجة المشاكل في هذا الإطار من خلال الحوارات والسياسات الهادئة، كما ذكر ذلك باراك أوباما بقوله: ان القوة الحقيقية لبلادنا ليست بالسلاح فقط ولكن بالديمقراطية والتعددية.

من كان يصدق ان ينتخب لأميركا رجل اسود، ومن كان يصدق أيضاً ان تدخل البيت الأبيض أسرة جميع أفرادها سود؟

المحرقة

البادية الجنوبية.. مصائر مجهولة وثروات مهدورة

جاسم العايف

يمتد الموقع الجغرافي للبادية الجنوبية العراقية شمالا من البصرة إلى محافظة المثنى، وجنوبا إلى الحدود الإقليمية للعراق ودولة الكويت وبمحاذاة الحدود مع المملكة العربية السعودية من جهة صحراء حفر الباطن.

والبادية الجنوبية امتداد طبيعي للعراق من الجهة الغربية الجنوبية، وبوضعها هذا فإنها تحدد على طول مئات الكيلومترات دولتين مجاورتين، من دون حواجز طبيعية فاصلة، فهي أراض منبسطة، دفع وضعها الجغرافي، بالترافق مع الظروف التي ميزت عقود حكم النظام المنهار والحروب المتواصلة والحصار والعنف الدكتاتوري، سكانها للهجرة إلى السعودية والكويت.

وبسبب ما جرى بعد ٣٠٠٣/٤/٩، والأوضاع الراهنة، فإن اختراق الحدود العراقية بات سهلا ويسيرا، وغدت محطة لانتقال الإرهابيين القادمين إلى العراق حاملين معهم أحلاما وخططا ونوايا مشاريع جهنمية لموت العراقيين، كما أصبح انتقال الممنوعات وتهريب الثروة الحيوانية وكل ما هو غال ونفيس قائماً ليلا ونهارا، وتشكلت لذلك عصابات ومافيات متخصصة مسلحة ومجهزة بأحدث وسائل النقل والاتصال إضافة الى خبراتها السابقة التي نمّاها جهاز المخابرات العراقي عندما عمد إلى احتكار تهريب المخدرات إلى دولتي السعودية والكويت، خلال التسعينيات، كشكل متعمد من أشكال تخريب البناء الاجتماعي فيهما.

منذ أواخر السبعينيات والثمانينيات ارتحل مئات العراقيين عبرها هربا من بطش النظام أو حروبه، وقسم منهم تجاوز مفازاتها وبعضهم لم يعثر له على اثر وتبخر كأنه لم يوجد قط، وثمة أسرار عدة خلف ذلك منها ان بعض المهربين كان يتعاون مع أجهزة النظام الأمنية وقام بتسليمها الهاربين وهي التي اخفت آثارهم وستظل مجهولة مصائرهم وهوياتهم وأعدادهم إلى الأبد.

وثمة من ضاع بين مفازات الصحراء الغربية طعاما سهلا شهيا لبعض الضواري التي تجوبها.

بعد حرب السنوات الثماني العبثية التي أنتجتها النزعة الفردية المتجسدة بثقافة التخلف وقيمها الدونية، المستهينة بالحياة الإنسانية، والمتشحة بالنظرة العنصرية وبضيق الأفق السياسي، معتمدة القوة ومنطقها كحل وحيد لأزمات ومشاكل البلدان والشعوب المتجاورة ودفعت مئات الآلاف من الشباب إلى أن يتحولوا وقودا لحرب سحقتهم وسرقت آمالهم وعطّلت قدراتهم في البناء والأحلام، بعد تلك الحرب وخسائرها المرة..استقبلت البادية الجنوبية شباب العراق وقودا لحرب أخرى أحدثت خللا مضافا في ما تبقى من الحياة الاجتماعية وقيمها السلمية من خلال النزوع الفعلي المتجدد لتكريس قيم العسكرتاريا وعنف جنرالاتها الفاشلين المهزومين الذين لا يجيدون غير حوار البنادق والمدافع والراجمات والدبابات والصواريخ وهندسة الخراب والفناء واختفى، طمراً، في رمال البادية الجنوبية ما لا يمكن أن يعرف من الضحايا حتى الآن، وما يزال الغموض يخيم على العدد الحقيقي لضحايا حرب الكويت، التي كان مسرحها الفعلي البادية الجنوبية، وابتلعت رمالها شباب العراق الذين عافتهم،صدفة، سنوات الحرب الأولى، وأخفى النظام عددهم بصفتهم "مفقودين أو مجهولي المصير" محملاً الكويت وقوات حرب تحرير الكويت مسؤولية ما حصل لهم وما آلت إليه مصائرهم والتي تنصل عنها!! غير ان بعض المصادر الأجنبية المطلعة ترى ان عددا كبيرا منهم ما زالوا مطمورين هياكل عظمية في رمال البادية الجنوبية.

افق الصحراء

بعد هزيمة النظام وإذلاله في (خيمة سفوان) واشتعال فتيل انتفاضة ٢ / آذار/١٩٩١ المغدورة، وما حصل للمنتفضين بعدها،إذ تركوا عُزلاً يواجهون نظاما مهزوما، عمد للثأر من هزيمته وعاره وذله منهم، ومع قساوة وضراوة الحصار عمد النظام لتشجيع شراء الأسلحة التي بقيت مطمورة في رمال البادية الجنوبية معتمداً تجاراً ودلالين موالين له، وإزاء البطالة والحرمانات المتواصلة توجهت مجموعات من المجندين السابقين والذين خبروا عن كثب معايشة ما تضمه البادية من أسلحة ومعدات عسكرية، متسللين ليلاً، بعيداً عن فرق المراقبة الدولية، لغرض جمعها وبيعها لتجار الموت ومعتمديه، فمزقت الألغام أجسادهم وتناثرت بقاياهم في رمالها، أو عاد بعضهم خائبا وفاقدا جزءاً من أطرافه او عيونه.

لقد طمس النظام المنهار هوية هذه المنطقة وسخرها لأغراضه وهواجسه المخابراتية الأمنية عبر زمر وعصابات إجرامية مرتبطة بأجهزته الاستخباراتية وساهمت المعارك الحربية التي حشد لها وجيوش التحالف آلاف المعدات العسكرية خلال حرب الكويت في تخريب وتلويث البيئة الطبيعية فيها.

تضم البادية الجنوبية العراقية مناطق رعوية طبيعية شاسعة وقرى موزعة هنا وهناك على شكل مجمعات سكنية ليقطنها البدو من أصول عراقية، وبسبب سنوات الحروب وتوقف التطور العمراني، أهملت هذه المجمعات حتى تلاشت وتحولت الى خرائب وآثار ينعق فيها البوم شاهداً على توقف الحياة العراقية واندثارها، ومن هذه المجمعات: "الصليحة، اللجة، خضر الماء، فرانج، حزنج، العظمى، شكرة وهلبية".

منذ مئات السنوات والبادية الجنوبية العراقية تستوطنها قبائل عراقية تجوب مناطقها بحثا عن الماء والكلأ تمتهن رعي الإبل والأغنام والماعز، وتتواجد حول الآبار الارتوازية، وبسبب الحروب وهواجس النظام الأمنية والمضايقات اضطر بعضها إلى ترك البادية وتوجه قسم منها الى المدن القريبة، منها، كـ"ذي قار والمثنى والبصرة"، كائنات غريبة مغتربة فيها، تحيا في منازل إسمنتية بدلا من الخيام وبيوت الشعر، وأخذ بعضهم يمارس ما اعتاد عليه من قيم وطرق معيشية في المدن وقسم منهم بقي على علاقته بحيواناته التي اعتاد تربيتها فخصص لها مكانا في مسكنه وغدا يستصحبها في شوارع المدن لتعتاش على النفايات، إضافة الى احتفاظه بما تشكل عليه من قيم، متدرعاً بها في حياته اليومية و محافظا حتى على لكنته مورثا اياها لذويه، وبعض سكان البادية الجنوبية العراقية توجه نحو الكويت ليظل فيها كـ "بدون" وقسم آخر ارتحل نحو السعودية.. وهم ينتمون الى قبائل عربية – عراقية منها "الجشعم والشريفات والبدور والرفيج"، لقد دمرت سلطات النظام المنهار عبر سياسة منظمة النسيج الاجتماعي لهذه القبائل فاضطرت مكرهة الى الارتحال بعيدا عن موطن الآباء والأسلاف.

تشتهر البادية الجنوبية العراقية بالثروة الحيوانية لانتشار المراعي الطبيعية فيها ويقدر بعض المختصين ان عدد الإبل في المنطقة بحدود تتجاوز الـ(٩٠) ألفاً وأضعاف هذا العدد من الأغنام والماعز، وهذه الثروة الحيوانية يمكن ان تتضاعف، ان وجدت الرعاية والاهتمام، وتتوسع وتساهم في النمو الاقتصادي المتوقع وللحفاظ على هذه الثروات وتطويرها يرون الاهتمام بالبادية الجنوبية وسكانها وفي مقدمة ذلك القيام بحملة دولية- وطنية من اجل تنظيف الأراضي الرعوية وكل أراضي البادية الجنوبية من مخلفات الحروب مثل الألغام بجميع أنواعها والقذائف غير المنفلقة والآليات العسكرية المحترقة والمطمورة سالمة بكامل اعتدتها وما تحويه من مخلفات إشعاعية لليورانيوم المنضب الذي فتك بسكان الجنوب العراقي ومازال، ويمكن ان تساهم منظمات دولية في هذه الحملة الإنسانية لإزالة مخلفات بشاعات الحروب، التي دمرت حياة العراقيين ومن تبقى من سكان باديته الجنوبية، ويمكن ان تتحول بعض مناطق بادية الجنوب بعد تطويرها وتطوير مواردها باتجاه جعل بعضها محميات طبيعية محمية بالقوانين وهو ما سيعود بالنفع على الاقتصاد ويحافظ على الثروات الطبيعية والحيوانية ويمكن عمل مسيجات للمراعي الطبيعية لانها موارد غذائية للحيوانات في البادية وتطوير تلك المحميات بزراعة اصناف من النباتات الرعوية مثل "الدغل الشجيري والدغل ذي النمو العمودي" والتوجه للجهات الدولية التي تشبه ظروفها المناخية ظروف البادية للاستفادة من تجاربها في تطوير المراعي الطبيعية الشاسعة والاستخدام الامثل للموارد المائية وأهمها الآبار الارتوازية والعمل عليها عبر احدث التقنيات العلمية وزيادة أعدادها واستغلال نهر ما يسمى بـ"ام المعارك" لتوسيع رقعها الرعوية. ويقتضي وضع البادية الجنوبية تحت نقاط مراقبة دائمة وتسيير دوريات حدودية مسلحة تمتلك وسائل النقل والاتصالات الحديثة والفعالة، لمواجهة المتسللين وعمليات التهريب بكل أنواعه خاصة تهريب إناث الأغنام والماعز والإبل، وإعادة النظر بالمجمعات السكنية المهملة وأعمارها وتحويلها الى مجمعات سكن لائق بالترافق مع الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية وإنشاء مراكز علمية بحثية للبحوث الرعوية مرتبطة بكليات الزراعة في جامعات البصرة وذي قار والمثنى او غيرها وإنشاء مخازن حديثة لحفظ الأعلاف وتوفيرها لمربي الحيوانات مع إنشاء مستشفى بيطري متكامل ورفده بالمعدات والملاكات البيطرية العاطلة حاليا وإنشاء وحدات زراعية مجهزة بالآليات وذات موارد مالية-إدارية مستقلة واستغلال شبكات كهرباء الضغط العالي التي تمر بها والإفادة منها للمجمعات السكنية والمنشآت والقيام بحملات مكثفة لمحو الأمية خاصة بين الأطفال والنساء وإنشاء جمعيات تعاونية وثقافية، وهنا يكمن دور مؤسسات المجتمع المدني الكثيرة جداً حالياً، هذه المقترحات وأخر غيرها ستبرز حتما، عند العمل لتطوير الحياة في بادية العراق الجنوبية لدواع إنسانية، ولما تكتنزه من ثروات طبيعية-حيوانية وما تشكله من ضرورات وهواجس وطنية-أمنية الآن وفي المستقبل.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net